

ترشيد الإنفاق الحكومي في تشاد وأثره في علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة ٢٠١٦م - ٢٠١٩م

إعداد

د. ناصر الناني أدم

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

د. المهدي الغالي داوود

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الملك فيصل

د. أدم عبد الكريم عبد الله

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

المخلص :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي وأثره في علاج مشكلة عجز الموازنة العامة، وعلى الرغم من ذلك أمتد الموضوع ليشمل تأثيره أكثر من مستوى (الأفراد، ورجال الأعمال، والاستثمار الوطني، والاستثمار الأجنبي، والاقتصاد الكلي).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير ترشيد الإنفاق الحكومي في تشاد في علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة، وهل ترتب على ذلك آثار اقتصادية ملموسة أثرت على المواطن التشادي من جهة، وعلى اقتصاد الدولة التشادية من جهة أخرى. تكمن مشكلة الدراسة في مدى تأثير هذه الإجراءات والآليات التي اتخذتها تشاد، في ترشيد الإنفاق الحكومي في الحد من عجز الموازنة ومدى تأثير ذلك على المستويات المختلفة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي باعتبارهما الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى المنهج

التجريبي المتمثل في استعمال أدوات القياس الاقتصادي الممكنة لإيجاد تأثير الإنفاق الحكومي في علاج مشكلة العجز في الموازنة.

كما تم تقسيم الدراسة بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشتمل على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

- الموازنة العامة. العجز في الموازنة العامة. الإنفاق الحكومي. ترشيد الإنفاق الحكومي. الإجراءات والآليات.

Abstract

The importance of this study lies in the fact that it addresses the issue of public expenditure rationalization and its impact on tackling the budget deficit problem, but the question also extends to its impact at more than one level (individuals, businessmen, domestic investment, foreign investment and the macro economy).

The aim of this study was to find out what impact the rationalization of public spending in Chad has had in tackling the problem of the general budget deficit, and whether this has led to tangible economic effects that have affected Chadian citizens on the one hand, and the economy of the Chadian state on the other.

The problematic of the study lies in the extent of the impact of these measures and mechanisms taken by Chad to rationalize public spending and reduce the budget deficit, and the extent of this impact at different levels.

To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical statistical approach was used as it is the most appropriate to provide a descriptive analytical picture of

macroeconomic variables, in addition to the experimental approach represented by the use of possible economic measurement tools to find the effect of public spending in addressing the budget deficit problem.

After an introduction, the study was divided into three sections and a conclusion that includes a set of results and recommendations.

key words:

Public budget. Public budget deficit. Government spending. Rationalizing public spending. Procedures and mechanisms

المقدمة:

تسعى العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها إلى إعادة تنظيم وضبط اقتصاداتها بصورة تساعد في مواجهة التغيرات والتطورات التي شهدتها ومازالت تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، إما بسن قوانين أو من خلال اطر تنظم النشاط الاقتصادي وتغطي الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية التي تساعد على تنفيذ أهدافها التنموية. ولقد كان لهذه التغيرات اثر كبير في زيادة عجز الموازنة العامة في العديد من الدول، ومن بينها تشاد التي سعت منذ نهاية العام ٢٠١٦م إلى ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، كان الهدف منها هو علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة.

أهمية الدراسة:

يمكن حصر أهمية تأثير ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج مشكلة الحد من العجز في الموازنة العامة على أكثر من مستوى، فعلى مستوى الأفراد يجب مراعاة تأثير ذلك على المواطن التشادي الذي يعاني من ضعف الخدمات المقدمة له، علما بأن نسبة الفقر في تشاد تراوحت ما بين ٦٠% إلى ٦٥% خلال فترة الدراسة، أما على مستوى رجال الأعمال والاستثمار الوطني ربما كان التأثير مختلف (سلبي أو ايجابي) وفقا لتوجهات الدولة والآليات التي تستخدمها في ترشيد الإنفاق، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على مستوى الاستثمار

الأجنبي (مباشر أو غير مباشر)، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد يكون التأثير ايجابي في حال نجاح الدولة في تقليل العجز، والعكس صحيح.

أهداف الدراسة:

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة تأثير ترشيد الإنفاق الحكومي في تشاد في علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة، وهل ترتب على ذلك آثار اقتصادية ملموسة أثرت على المواطن التشادي من جهة، وعلى اقتصاد الدولة التشادية من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

تعد تشاد من الدول الفقيرة على الرغم من زيادة دخل الدولة منذ نهاية العام ٢٠٠٣م مع بداية تصدير البترول التشادي، وزيادة إيراداتها المالية، إلا أن ضعف الرقابة والفساد الإداري وافتقار الدولة إلى عنصر التنظيم الحقيقي، أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وإلى عجز الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى، مما دفع الدولة التشادية كمعالجة لهذا الأمر، إلى تبني برنامج إصلاحي عرف بالسيز ميزير (الإجراءات الستة عشر) يهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في مدى تأثير هذه الإجراءات والآليات التي اتخذتها تشاد، في ترشيد الإنفاق الحكومي في الحد من عجز الموازنة ومدى تأثير ذلك على المستويات المختلفة.

تساؤلات الدراسة:

١. إلى أي مدى تؤثر سياسات ترشيد النفقات الحكومية على الموازنة العامة؟
٢. ما هي الآليات التي استخدمتها تشاد لترشيد الإنفاق الحكومي؟
٣. ما مدى فعالية هذه الآليات في الحد من عجز الموازنة العامة في تشاد؟

فروض الدراسة:

قامت الدراسة على ثلاثة فروض على النحو التالي:

١. العجز في الموازنة العامة في تشاد له عدة أسباب بمعالجتها يتم معالجة مشكلة عجز الموازنة.

٢. إجراءات ترشيد النفقات الحكومية التي تم تطبيقها، كان لها اثر فعال في معالجة العجز في الموازنة العامة.
٣. هناك علاقة عكسية بين ترشيد الإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة العامة في تشاد خلال فترة الدراسة.

إطار الدراسة:

الإطار المكاني: دولة تشاد.

الإطار الزمني: تم اختيار الفترة من العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩م، وهي الفترة التي استخدمت فيها الدولة التشادية مجموعة من الإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من ذلك عادت الدراسة إلى موازنة عام ٢٠١٤م وموازنة عام ٢٠١٥م، كذلك امتدت الدراسة لتشمل موازنات الأعوام ٢٠٢٠م، ٢٠٢١، ٢٠٢٢م، وذلك من أجل المقارنة والاستدلال.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي باعتبارهما الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى المنهج التجريبي المتمثل في استعمال أدوات القياس الاقتصادي الممكنة لإيجاد تأثير الإنفاق الحكومي في علاج مشكلة العجز في الموازنة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول الموازنة العامة في تشاد خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠٢٢م وأسباب العجز في الموازنة، أما المبحث الثاني فتناول الآليات والإجراءات التي اتبعتها تشاد لترشيد الإنفاق الحكومي، في حين تناول المبحث الثالث مدى فعالية الآليات والإجراءات في الحد من العجز في الموازنة العامة، ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الموازنة العامة في تشاد وأسباب العجز في الموازنة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩م

أولاً: الموازنة العامة خلال الفترة ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩م.

أ. تعريف الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة للدولة بيان تقديري تفصيلي معتمد، يحتوي على الإيرادات التي يتوقع أن تحصلها الدولة أو النفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال فترة زمنية مستقبلية غالباً ما تكون سنة.

فالموازنة تعتبر متابعة للبرنامج المالي للخطة التي وضعتها السلطات الحكومية، عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ب. مراحل إعداد الموازنة العامة في تشاد: تمر الموازنة العامة في تشاد بعدة مراحل وذلك على النحو التالي:

١. إعداد إطار مشروع الموازنة العامة: يتم بدعوة من الوزير الأول الذي يكلف وزير المالية والميزانية قبل ذلك بفترة مناسبة، بإعداد إطار الموازنة (في ضوء اتجاهات السياسة المالية التي تنتبها الدولة وإمكانياتها المالية، وإمكانية التمويل داخلياً وخارجياً، ومتطلبات الإنفاق الحكومي، مع ربط كل ذلك بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة) لعرضها على مجلس الوزراء.

٢. إصدار منشور الموازنة العامة: حيث تتولى وزارة المالية والميزانية هذه المسؤولية العامة، وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات متضمناً الخطوط العريضة لإعداد مشروع الموازنة مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة وأسس تقدير النفقات، والطريقة المتبعة في قيد الحسابات الحكومية.

٣. إعداد مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة: ويتم ذلك من خلال لجنة مشكلة بقرار مسبق منصوص عليه في النظام الأساسي لكل وزارة أو هيئة عامة.

٤. بحث ومناقشة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة: ويتم ذلك في وزارة المالية والميزانية، عقب وصول مشروعات موازنات الوزارات والهيئات

العامة، حيث تقوم لجنة مختصة بمراجعتها حسابيا ومحاسبيا، ويمكنها طلب تعديل أو تغيير أو إزالة أي بند يخالف منشور الموازنة العامة الذي سبق إصداره.

٥. إعداد الإطار النهائي للموازنة: بعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث ومناقشة مشروعات موازنات جميع الوزارات والهيئات العامة، تتولى إعداد الإطار النهائي للموازنة الذي يتم عرضه على مجلس الوزراء (الذي يتأسس جلسته هذه رئيس الجمهورية) للموافقة أو التعديل.

٦. إرسال الموازنة للجمعية الوطنية (البرلمان): يتم ذلك من خلال الوزير الأمين العام للحكومة، الذي يرسل مشروع الموازنة إلى الأمانة العامة للجمعية الوطنية.

٧. إرسال الموازنة المعتمدة للحكومة: يتم ذلك عقب اعتمادها من الجمعية الوطنية في جلسة علنية، بحضور الوزير الأمين العام للحكومة ووزير المالية والميزانية، حيث يقوم الأمين العام للجمعية الوطنية بإرسال الموازنة لمعتمدة للأمانة العامة للحكومة.

٨. اعتماد التطبيق من رئيس الجمهورية: عقب تسلم الحكومة قانون اعتماد الموازنة العامة من الجمعية الوطنية يقوم الوزير الأول برفعها لرئيس الجمهورية لإصدار مرسوم يتم بموجبه بدء العمل بالموازنة العامة.

ج. قانون الموازنة العامة خلال الفترة من (٢٠١٦ وحتى العام ٢٠١٩م): لقد تم صدور عدة قوانين من خلالها تم اعتماد كافة موازنات تلك الفترة، وذلك على النحو التالي:

١. موازنة عام ٢٠١٦م:

شهدت موازنة ٢٠١٦م التي تم إقرارها في ١٥ يوليو ٢٠١٦م (صدرت بقانون رقم ٠٠٩ / ٢٠١٦م)، بداية تعديلات كبيرة في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦م (تطبيق إجراءات ترشيح الإنفاق الحكومي)، عدلت بمقتضاها الجمعية الوطنية في قيم الإيرادات الواردة بالمادة ٢ إلى القيم الواردة بالمادة ٢٠ في التعديل، وفي قيم النفقات الواردة بالمادة ٣ إلى القيم الواردة بالمادة ٢١ في التعديل، والموافقة على سقف القرض ليصل إلى ١٣٢٧٣٣٦ مليون فرنك سيفا.

حيث تم بموجب التعديل تقدير قيمة الإيرادات ١١٢٣١٨ مليون فرنك سيفا (بخلاف مبلغ القرض) بدلا من ٣٠٠٠٠٠ بنسبة تخفيض قدرها ٦٢.٦٪، كما شمل التعديل زيادة قيمة النفقات من ٣٢٧٣٣٦ مليون فرنك سيفا إلى ٧٠٤١٩٥ مليون فرنك سيفا بنسبة زيادة قدرها ٢١٥.١٪، مما أدى إلى بلوغ العجز في موازنة ٢٠١٦م إلى ٥٩١٨٧٧ مليون فرنك سيفا، رأت الدولة أنه يمكن سده عن طريق الدعم المالي لشركاء تشاد في التنمية (على رأسهم فرنسا) بمقدار ٥٤٠٠٠٠ مليون فرنك سيفا، وإصدار سندات حكومية ذات اكتتاب حر بقيمة ١٣١٤٥٧ مليون فرنك سيفا.

وما كان هذا الدعم المالي من شركاء تشاد في التنمية ليتم، لولا تدخل الجيش التشادي عسكرياً في دولة مالي لمواجهة جماعات بوكو حرام الإرهابية، مما يؤكد مقولة أن الدعم المالي كان مغلف بشروط سياسية، وهذا ما انطبق على السندات الحكومية التي تم الاكتتاب الأكبر فيها من أفراد ومؤسسات أجنبية.

٢. موازنة عام ٢٠١٧م:

اعتمدت هذه الموازنة بالقانون رقم ٢٠١٦/٠٣٩م الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦م، وشهدت تقدير لقيمة الإيرادات بمبلغ ٦٩٢٢٠٦ مليون فرنك سيفا، وتقدير لقيمة النفقات بمبلغ ١٢٠٠٠٠ مليون فرنك سيفا، كما شهدت هذه الموازنة لأول منذ تطبيق إجراءات ترشيح الإنفاق الحكومي تحقيق فائض في الموازنة قدره ٥٧٢٢٠٥ مليون فرنك سيفا.

كما تم في هذه الموازنة أيضاً إلغاء أحكام المادة ٢٧ من قانون الضرائب العام، كذلك نصت المادة ٤٩ فيها على أنه اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٧م يصرح بشكل استثنائي بتعيين بدائل رقمية بمبالغ مالية للإدارات الوزارية وموظفي الخدمة المدنية، وكذا الذين توفوا أثناء فترة الخدمة، أو تم خروجهم من الخدمة لبلوغهم سن التقاعد، وذلك من أجل تغطية حقوقهم القانونية.

كانت النقابات العمالية قد كونت جماعات ضغط عمالية (تجمع النقابات) دعت إلى عدة إضرابات، لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم أدت إلى توقف الخدمات العامة للدولة، كانت هذه الاستثناءات من ضمن مطالبها وتم الاستجابة لها في هذه الموازنة.

٣. موازنة عام ٢٠١٨م.

اعتمدت هذه الموازنة بالقانون رقم ٢١/٢٠١٧م الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م، وشهدت تقدير لقيمة الإيرادات بمبلغ ٨٤٦٤٠٨ مليون فرنك سيفا، وتقدير لقيمة النفقات بمبلغ ١٣٣٤٠٣ مليون فرنك سيفا، بعجز قدره ٤٨٧٦٢٥ مليون فرنك سيفا، كما شهدت تخصيص مبلغ وقدره ٣٠٠٠٠٠ مليون فرنك سيفا وذلك من أجل دفع فوائد واقساط الدين لصالح شركة Glen coré من أجل إعادة جدولة الدين الخاص بالدولة.

كما تم النص في هذه الموازنة على أنه اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٨م يتم زيادة معدل ضريبة المكوس المفروضة على حجم التداول الشهري المعلن عنه من قبل شركات الهواتف المحمول إلى ١٨%.

ويلاحظ في هذه الموازنة أن العجز البالغ قدره ٤٨٧٦٢٥ مليون فرنك سيفا، تم تقليصه عن طريق دعم شركاء تشاد في التنمية بمقدار ١١١٠٠٠ مليون فرنك سيفا، وكذلك عن طريق تجديد عمليات بيع السندات الحكومية بمبلغ ٢٣٤٠٠٠ مليون فرنك سيفا.

هنا يمكننا القول: إن قيمة السندات الجديدة المصدرة، تساوي ضعف القيمة التي أصدرتها الدولة في الموازنات السابقة، مما تولد عنه تحميل الدولة التشادية بأعباء مالية مستقبلية متمثلة في سداد الدين وفوائده، وهو ما سيؤدي مستقبلاً إلى عودة العجز في الموازنة العامة للدولة.

٤. موازنة عام ٢٠١٩م:

اعتمدت هذه الموازنة بالقانون رقم ٣٧/٢٠١٨م الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨م، وشهدت تقدير لقيمة الإيرادات بمبلغ ٩٨٣٠٠٣ مليون فرنك سيفا، وتقدير لقيمة النفقات بمبلغ ٩٧٩٩٧٥ مليون فرنك سيفا، بعجز قدره ٣٠٢٨ مليون فرنك سيفا. وقد شهدت هذه الموازنة عودة فتح باب التوظيف الحكومي بصورة مؤقتة، فقد نصت المادة ٤٥ على أنه اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٩م يصرح بشكل استثنائي بتوظيف ٢٩٦٠ موظف حكومياً، منهم ٢٥١٥ موظفاً حكومياً في الوزارة المسؤولة عن الدفاع الوطني (وزارة الدفاع وقدمي المحاربين)، و ٤٤٥ موظفاً حكومياً في الوزارة المسؤولة عن الأمن العام (وزارة الداخلية والأمن العام).

كذلك نصت ذات المادة على أنه اعتباراً من الأول من سبتمبر ٢٠١٩م يصرح أيضاً بشكل استثنائي بتوظيف عدد ١٣٦٥ ضابطاً (بوزارة الدفاع وقدامى المحاربين)، وعدد ٣٨٧ موظفاً في وزارة العدل منهم: ١٨٧ في سلك النيابة العامة والقضاء، و ٢٠٠ كتاب للضبط (قلم المحضرين)، إضافة إلى ٢٩ موظف بوزارة المالية والميزانية.

ثانياً: أسباب العجز في الموازنة العامة في تشاد.

هناك مجموعة من الأسباب تعد السبب الأساس في عجز الموازنة العامة في تشاد، كان من الممكن بمعالجتها الحصول على حلول لمشكلة العجز في الموازنة العامة دون حاجة إلى اللجوء للإجراءات التقشفية التي اتخذت، ويمكن بيان تلك الأسباب على النحو التالي:

١. **الإنفاق الحكومي المبالغ فيه:** لقد شهد الإنفاق الحكومي في تشاد خلال الفترة السابقة لتطبيق إجراءات ترشيده الإنفاق الحكومي وكذلك الفترة التي تلت تطبيق تشاد لإجراءات ترشيده الإنفاق الحكومي، زيادة كبيرة بلغت في بعض الأحيان ضعف الإنفاق الحقيقي المطلوب أو أكثر.

وقد أكدت ذلك عدة تقارير رقابية صدرت خلال فترة الدراسة أشارت إلى أن هناك تضخيم ومبالغة في حجم النفقات الحكومية، حيث تبين تلك التقارير، أن القيمة الحقيقية للكثير من المشاريع والصفقات العمومية التي قامت بها العديد من مؤسسات الدولة، أقل مما أنفق عليها فعلياً بكثير.

وقد أكدت التقارير على أنه تم زيادة القيمة الحقيقية الفعلية لهذه المشاريع والصفقات الضعف أو ثلاثة أضعاف وبعضها أكثر من ذلك.

كما أشارت إلى أن العديد من الوزارات تقوم باستئجار مباني خاصة لبعض إدارتها دون الحاجة إلى ذلك، وأن ذلك يتم بأثمان مرتفعة تفوق ثلاثة أو أربعة أضعاف الثمن الفعلي للاستئجار، وهو الأمر نفسه الذي انطبق على شراء السيارات والمعدات والمستلزمات الحكومية.

ومن المعلوم أن تضخيم قيمة النفقات الحكومية عن قيمتها الحقيقية، يؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة للدولة، كان من الممكن تجنبها بتفعيل الرقابة المالية وتطبيق القانون على المخالفين.

ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (١) الذي يوضح مدى تضخيم حجم النفقات الحكومية داخل الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (١)

يبين مدى تضخيم حجم النفقات الحكومية

المبالغ بالمليون فرنك

سيفا (الفرنك الإفريقي)

العام	إجمالي قيمة المشروعات والصفقات	إجمالي القيمة الحقيقية للمشروعات والصفقات	الفرق	معدل التضخيم والزيادة %
٢٠١٤م	٩٠٥١٠٠	٤٠٤٢٠٠	٥٠٠٩٠٠	٢٠٢.٣ %
٢٠١٥م	٨٠٥٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠	٢٠٦.٤ %
٢٠١٦م	٤٥٥٠٠٠	١٨٠٥٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٠٤.٩ %
٢٠١٧م	٨١٥٠٠	٤٠٢٠٠	٤١٣٠٠	٢٠٢.٧ %
٢٠١٨م	٨٠٠٠٠	٣٩٠٠٠	٤١٠٠٠	٢٠٥.١ %
٢٠١٩م	٤٠٠١٥٠	١٩٥٠٠٠	٢٠٥١٥٠	٢٠٥.٢ %
٢٠٢٠م	٦٥٠٩٩٠	٢٩٠٥٠٠	٣٦٠٤٩٠	٢٠٢.٤ %

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على تقارير هيئة المفتشية العامة للدولة، من العام ٢٠١٤م حتى العام ٢٠٢٠م.

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك فرق كبير بين إجمالي قيمة نفقات المشاريع والصفقات الحكومية وبين القيمة الحقيقية للمشاريع والصفقات الحكومية خلال فترة الدراسة، وأن الفرق بينهما مثل نسبة كبيرة من العجز في الموازنة العامة خلال تلك الفترة، كما يلاحظ أنه بدء من العام ٢٠٢٠م أخذت النفقات الحكومية في الازدياد ويرجع ذلك إلى أنه العام الذي قامت فيه الدولة بإزالة الإجراءات التشفية تدريجياً.

٢. الفساد الإداري: يمكن القول: إن هناك ارتباط وثيق بين الفساد الإداري وزيادة الإنفاق الحكومي، وفيما يتعلق بارتباط الأداء الحكومي في تشاد بالفساد، فلقد أصدرت هيئة الشفافية الدولية (يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية ليعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد) في العام ٢٠٠٧م قائمتها للدول الأكثر فساداً في المجال الإداري تصدرت تشاد رأس هذه القائمة، فقد جاء ترتيبها ١٨٣ عالمياً من ١٨٣ دولة أي في المرتبة الأخيرة.

هذا الترتيب يعكس بالتأكيد حجم الفساد ومدى تفشي البيروقراطية في تشاد فضلاً عن انعدام الشفافية، ومع مرور الوقت لم يتغير الأمر كثيراً ففي العام ٢٠١٨م أيضاً جاء ترتيب تشاد على نفس مؤشر مدركات الفساد لهيئة الشفافية الدولية الـ ١٧٨ من ١٨٣، حيث أعلنت المنظمة أن تشاد تقف فوق أعلى قمة سلم الفساد الإداري، ومن المسلم به أن المرافق الحكومية التشاركية بصفة عامة تعيش حالة من التقهقر والتسيب الإداري وسوء الأداء وانتشار الفساد الإداري، من تعاطي الرشوة وسوء اختيار الكوادر الإدارية، وأن الوساطة والمحسوبية هما السبيل الوحيد لنيل الوظيفة أو الارتقاء للمناصب العليا.

وقد أكدت على ذلك أيضاً القائمة التي أصدرتها ذات الهيئة في العام ٢٠٢٢م، وجاءت تشاد في الترتيب رقم ١٧٩ من ١٨٣ دولة، كل هذا انعكس بدوره على زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتسبب في إهدار المال العام من جهة أخرى، ودفع الوحدات الاقتصادية والأفراد نحو العمل والانخراط في الاقتصاد الخفي.

٣. **الاقتصاد الخفي:** أفادت إحصاءات عام ٢٠١٠م أن حجم الاقتصاد الخفي في تشاد قد بلغ نحو ٤٦٥ مليار فرنك سيفا، كما أشارت إحصاءات عام ٢٠١٤م أن اقتصاد تشاد الخفي قد بلغ نحو ١١٢٥ مليار فرنك سيفا، ويرجع الفارق بين التقديرين أن الإحصاء الأخير تضمن دراسة للعقارات غير المسجلة ورؤوس الأموال المتداولة في السوق بشكل غير رسمي.

ثم اخذ هذا الاقتصاد الخفي في الزيادة خلال فترة الدراسة بصورة مضاعفة إلى أن بلغ في العام ٢٠٢١م ٢٩٩٠ مليار فرنك سيفا، ساعده على ذلك ضعف الرقابة الحكومية وارتفاع القيم الضريبية للسلع والخدمات وتعدد النظم الإدارية لتسجيل المصانع والشركات وانخفاض دخول الأفراد.

كما تبين الأرقام أيضاً إن الاقتصاد الخفي في تشاد يساهم في توظيف ٦٠% من العاملين في تشاد، كما أنه يضم ٨٢% من عدد المنشآت الصناعية والخدمية في الدولة، كما صرحت بذلك وزيرة الوظيفة العامة التشاركية لجريدة (أبا قردي) في يناير ٢٠١٦م، وهي أرقام خطيرة بمعنى الكلمة، يمكن أن تفسر لنا هشاشة الاقتصاد

التشادي، الذي مازال في طور النمو ويحتاج إلى معالجة اقتصادية على أسس علمية سليمة، من أجل إصلاح الخلل الذي ينتابه.

وفي ذات السياق ذكر وزير المالية التشادي في نفس العدد إن تقرير توصل إليه من خلال العاملين في وزارته، يبين أن القيمة التقريبية للاقتصاد الخفي تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مليار فرنك سيفا (قرابة ٣ مليار دولار أميركي) لم تتقاضى الدولة عنها أي مبالغ تذكر، في حين أكد تقرير المفتشية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م أن حجم هذه المبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ مليار (قرابة ٥ مليار دولار أميركي).

فإذا ما وضعنا في الحسبان بأن قيمة الاقتصاد الخفي قد تصل إلى مبالغ أكبر من هذا بكثير، إذا أضفنا إليها قيمة الأنشطة غير المشروعة، كتجارة السلاح وتجارة المخدرات والدعارة والغش التجاري وكافة الممارسات الأخرى غير المشروعة..... الخ، لاتضح لنا جلياً مقدار الخطر الحقيقي لتلك الظاهرة.

٤. **انخفاض أسعار البترول:** منذ عام ٢٠٠٣م ومع بداية تصدير تشاد للبترول، أخذت الإيرادات العامة في الدولة في الارتفاع، ومع إهمال الدولة للدور الكبير الذي يؤديه قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني، ارتفعت الإيرادات البترولية وانخفضت إيرادات الدولة من القطاعات الأخرى غير البترولية، ولم تولي الدولة القطاعات الأخرى غير البترولية الاهتمام اللازم إلا عقب دخولها في أزمة مالية في العام ٢٠١٦م، وذلك عقب الانخفاض الحاد لأسعار البترول عالمياً من ناحية وانخفاض الإنتاج التشادي من ٢٥٠ ألف برميل يومياً إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً من ناحية أخرى، الأمر الذي كان له أثر سلبي على الإيرادات العامة للدولة حيث تمثل الإيرادات البترولية نحو ٣٠% من إيرادات الدولة، وقد كان لهذا الأمر دور كبير في العجز الذي مرت به الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، ويؤكد ذلك أن ارتفاع أسعار البترول عالمياً لاسيما في الأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م قد ساهم بشكل واضح في تحسين الموازنة العامة وتخفيف العجز.

٥. **أسباب أخرى:** يمكن القول: إن هناك مجموعة كبيرة من الأسباب متضافرة ساهمت بشكل كبير في زيادة عجز الموازنة وزيادة الإنفاق الحكومي منها ما يلي:

- الإنفاق الحكومي خارج إطار الموازنة العامة مثل استخدام أموال الدولة في الدعاية الانتخابية، وجولات الرئيس أثناء الحملة الانتخابية في كافة أرجاء البلاد.
 - الوعود بإنشاء مشاريع أثناء الحملة الانتخابية (تم إقامة بعضها دون إجراء أي دراسة جدوى لها، فضلاً عن توظيف نحو ٥٠٠٠ فرد خارج إطار الموازنة العامة).
 - دعم بعض الحركات المسلحة في دول الجوار (السودان- إفريقيا الوسطى).
 - سياسة اليد الممدودة التي انتهجتها الدولة بغرض استقطاب قادة التمرد المسلح للعودة مع توفير الأمن والمال والمنصب.
 - زيادة حدة التمرد المسلح في البلاد طمعاً في السلطة، أو للاستفادة من سياسة اليد الممدودة.
- ومما لاشك فيه أن كل ذلك قد أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وزيادة العجز في الموازنة العامة من جهة أخرى.

المبحث الثاني

الآليات والإجراءات التي اتبعتها تشاد لترشيد الإنفاق الحكومي

استخدمت تشاد مجموعة من الآليات والإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي من ناحية وللمحد من الضائقة المالية التي كانت تمر بها من ناحية أخرى، (عرفت محلياً بالسيز ميزير أو ال ١٦ إجراء 16 messieurs) وذلك على النحو التالي:

١. **إلغاء المنح الداخلية المخصصة للطلاب:** بلغت المنح الداخلية المخصصة للطلاب في العام ٢٠١٠م نحو ٨ مليار فرنك سيفا (قرابة ال ١٢ مليون دولار أميركي)، ثم أخذت في الزيادة لتصل إلى ١٢ مليار فرنك سيفا (قرابة ال ١٨ مليون دولار أميركي) عام ٢٠١٦م، مما دفع وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى التقدم إلى مجلس الوزراء باقتراح إلغاء المنح الداخلية المخصصة للطلاب في ضوء اتجاه الدولة ناحية ترشيد النفقات الحكومية.

حيث وافق مجلس الوزراء في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م على إلغاء المنح الدراسية الداخلية المخصصة لطلاب الجامعات والمعاهد العليا، بدءاً من العام الأكاديمي ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٠١٧م، على إلا يشمل هذا القرار طلاب كليات الطب والمدارس الوطنية المهنية الذين يتمتعون بصفة طالب موظف.

بناء على ذلك صدر المرسوم الرئاسي رقم ٦٨٦ بتطبيق هذا القرار بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م، علماً بأن الفترة الزمنية بين موافقة مجلس الوزراء على القرار وصدر المرسوم الرئاسي للتطبيق لم تتجاوز أربعة أيام مما يدل على رغبة الحكومة في سرعة تطبيق إجراءات ترشيح الإنفاق.

٢. **تخفيض علاوات ومكافآت موظفي الدولة:** تشكل علاوات ومكافآت موظفي الدولة نسبة لا يستهان بها من إجمالي المهايا والمرتبات، وقد تتجاوز في بعض الفئات الوظيفية (الأطباء، المعلمين، القضاة، أساتذة الجامعات) أكثر من ضعف الراتب الأساسي، مما مثل عبء كبير على الإنفاق الحكومي.

لذا صدر المرسوم الرئاسي رقم ٦٨٧ في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م، والذي نصت مادته الأولى على تطبيق تخفيض نسبة ٥٠٪ من علاوات ومكافآت كل موظفي الدولة، باستثناء علاوات موظفي السلك الدبلوماسي والقتلي العاملين بالخارج، وكذلك علاوات مخاطر المهنة المخصصة لعناصر قوات الدفاع والأمن، ابتداء من الأول من نوفمبر ٢٠١٦م.

٣. **تخفيض العلاوات بنسبة ٨٠٪ لموظفي الدولة المعيّنين بمراسيم رئاسية:** تمثل علاوات موظفي الدولة المعيّنين بمراسيم رئاسية (يعادل ضعف أو ضعفي المرتب وفي بعض المناصب القيادية تصل العلاوة إلى أكثر من أربعة أضعاف الراتب) نسبة كبيرة من إجمالي بند المهايا والمرتبات بلغ نحو ٢٥٪ في عام ٢٠١٦م.

لذا صدر المرسوم الرئاسي رقم ٦٣١/٢٠١٦م، الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م القاضي بتخفيض علاوات موظفي الدولة المعيّنين بمراسيم رئاسية بنسبة ٨٠٪، حيث نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على تخفيض نسبة ٨٠٪ من العلاوات المخصصة للموظفين المعيّنين بمراسيم رئاسية أعضاء المؤسسات الكبرى وكوادر الإدارة العامة بما فيها المؤسسات الواقعة تحت الوصايا، وذلك حتى إشعار آخر.

كما نصت المادة الثانية منه على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تصدر بقرار من رئيس الوزراء، تكلف بالنظر في تناسق علاوات كافة موظفي الدولة مع واقع العمل الذي يمارسوه.

٤. تحديد نظام ونسبة تكاليف المهام الرسمية: شهدت الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٥، زيادة كبيرة في سفر الوفود الحكومية إلى الخارج مستغلين في ذلك ثغرات المرسوم رقم ٢٠٠٩م الصادر في ٠٦ فبراير ٢٠٠٩م بشأن تحديد نظام ونسبة نفقات المهام الرسمية المنفذة من قبل السلطات السياسية، والسلطات الإدارية وموظفي الدولة، والذي ترك تحديد النفقات وفقا لطبيعة المهمة، كما لم يحدد زمن معين لانتهائها.

لذا صدر المرسوم الرئاسي رقم ٦٨٣ الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م القاضي بتحديد نظام ونسبة تكاليف المهام الرسمية لموظفي الدولة، حيث حدد هذا المرسوم في مادته الثانية طبيعة المهمة الرسمية داخليا وخارجيا ومن هم الموظفين الذين توكل لهم هذه المهمة.

كما نص في مادته الثالثة على انه لا يمكن أن تتجاوز مدة المهمة الرسمية التي يقوم بها المسؤولون والسياسيون والإداريون وموظفي الدولة داخل البلاد أو خارجها عن عشرة أيام إلا في حالة القوة القاهرة.

أما بالنسبة للسفريات المنفذة الخاصة بالمؤتمرات والاجتماعات الدولية أو سفريات الدراسة والندوات وورش العمل والدورات التدريبية قصيرة الأجل، فإن المدة الزمنية تكون وفقا للبرنامج المتعلق بها، وفي كافة الأحوال لا يجب أن تتجاوز المدة الزمنية لها ٣٠ يوما.

كذلك نص المرسوم في مادته الرابعة أنه لا يسمح إلا بالسفريات الرسمية وفي حدود الاعتمادات المقترحة لهذا الغرض، وتحدد نسب مصروفات السفريات بحسب المواقع الجغرافية للمناطق التي تنفذ فيها تلك المهام. كما حددت المادة السابعة عشرة التكاليف اليومية للمكلفين بمهام خارج الأراضي الوطنية، من خلال صفة كل شخص ووفقا للجهة التي تتم فيها المهمة، أما المهام التي تتم داخل الأراضي الوطنية فقد حددت المادة التاسعة عشرة التكاليف اليومية لهذه المهمة وفقا لصفة الشخص المكلف بالمهمة.

كما نصت المادة العشرون على أنه لا يستفيد موظفو السلطات الإدارية والسلطات الأخرى من أي مصاريف سفر في حال تنقلهم داخل وحداتهم الإدارية.

٥. إجراءات أخرى: لم تقتصر الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترشيح النفقات الحكومية على ما سبق فقط، وإنما اتخذت الحكومة التشريعية عدة إجراءات أخرى منها: التفاوض مع الجهات الخارجية الدائنة بغرض تأجيل سداد الديون والفوائد لفترة أربع أو ثلاث سنوات على الأقل.

كما تم إيقاف سداد الديون الداخلية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، إيقاف بعض المشاريع التي يتطلب استكمالها إنفاق مالي غير متوفر رغم اعتماده، الحد من المشتريات الحكومية، تقليص عدد الوفود المكلفة بمهام خارجية، عدم السفر على درجات رجال الأعمال بالنسبة للوفود التي تكلف بمهام خارجية، منع التخلص من السيارات والمركبات الحكومية، إلا بعد مرور عشرة سنوات من شراءها على الأقل، كذلك تقليل عدد البعثات الدبلوماسية والقنصلية، تكليف السفراء بحضور المؤتمرات المتخصصة نيابة عن الوزراء في الدول المعتمدين فيها، إيقاف التوظيف الحكومي إلى أجل غير مسمى.

كذلك قررت الدولة تقليل القيام بالاحتفالات والمهرجانات والمؤتمرات الدولية والمحلية لحين إشعار آخر، كما قررت عدم استضافة أي مؤتمرات إقليمية أو دولية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات فيما عدا تلك التي يتم التمثيل فيها على المستوى الرئاسي، كما قررت تمديد عضوية أعضاء المجلس الوطني (البرلمان) لفترة أخرى مماثلة توفيراً لنفقات إجراء الانتخابات، وهو الأمر نفسه الذي انطبق على عضوية الممثلين للشعب في الدوائر البلدية (المحليات)، حيث تم التمديد لهم لفترة زمنية مماثلة.

المبحث الثالث

مدى فعالية الآليات والإجراءات في الحد من العجز في الموازنة العامة

للحديث عن مدى فعالية نتائج إتباع الحكومة لسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، سيتم إتباع أسلوب المقارنة (قبل وبعد) بين الفترة التي سبقت إتباع سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، وفترة إجراء وتنفيذ سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، والفترة اللاحقة لفترة ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك بإتباع أسلوب التحليل لقيم متغيرات الظاهرة محل الدراسة (الإيرادات، النفقات، عجز الموازنة أو فائض الموازنة، النفقات الجارية) مع فترات المقارنة وذلك على النحو التالي:

١. الإيرادات والنفقات والموازنة (عجز- فائض): يمكن توضيح مدى فعالية نتائج إتباع الحكومة لسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات المالية، عن طريق تحليل الجداول والأشكال البيانية التالية:

جدول رقم (٢)

يوضح تقديرات الموازنة العامة لفترة تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٦ - ٢٠١٩م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

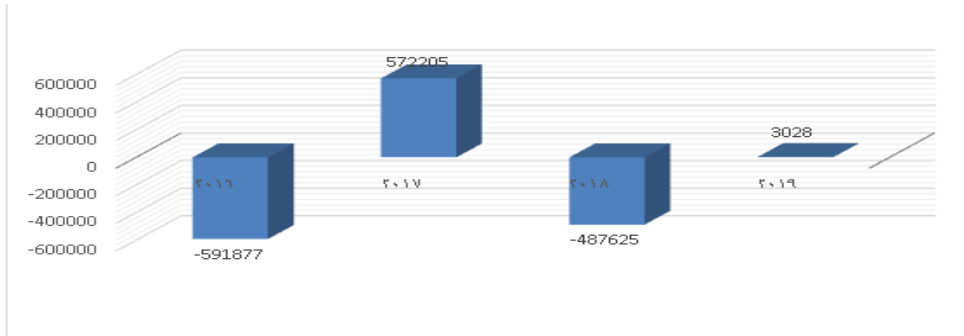
السنوات	الإيرادات	التفقات	الموازنة
٢٠١٦م	١١٢٣١٨	٧٠٤١٩٥	-٥٩١٨٧٧
٢٠١٧م	٦٩٢٢٠٦	١٢٠٠٠٠	٥٧٢٢٠٥
٢٠١٨م	٨٤٦٤٠٨	١٣٣٤٠٣٣	-٤٨٧٦٢٥
٢٠١٩م	٩٨٣٠٠٣	٩٧٩٩٧٥	٣٠٢٨

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني رقم (١)

يوضح العجز أو الفائض في الموازنة العامة خلال فترة تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٦ - ٢٠١٩م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.
بالتحليل الوصفي لبيانات الجدول رقم ٢ والشكل البياني رقم ١ يلاحظ أن هناك عجز في موازنة عام ٢٠١٦م قدره ٥٩١٨٧٧ مليون فرنك سيفا، وبمقارنته بحجم العجز في عام ٢٠١٥م والذي بلغ ١٧٧٢٢٦ مليون فرنك سيفا، نجد أن العجز في

موازنة ٢٠١٥م أقل من قيمة العجز في موازنة ٢٠١٦م، ويفسر ذلك أن عام ٢٠١٦م هو العام الذي شهد إجراءات تنفيذ سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي.

كما أن موازنة عام ٢٠١٦م لم تكتمل فيها إجراءات التطبيق الفعلي لسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، فهي تعتبر فترة إصدار القرارات والموجهات العامة لتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، ويظهر ذلك جليا اثر تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي في موازنة العام ٢٠١٧م، وموازنة عام ٢٠١٩م آخر أعوام فترة الترشيد، واللذان شهدا فائض في الموازنة العامة قدره ٥٧٢٢٠٥ و ٣٠٢٨ مليون فرنك سيفا على التوالي.

مما تقدم يتضح أن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي التي اتبعتها السلطات المالية في تشاد، قد حققت أهدافها التي رسمتها من خلال الإجراءات التي اتخذت، ويتضح أيضاً وجود علاقة عكسية بين ترشيد الإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة.

علما بأن موازنة عام ٢٠١٨م قد شهدت عجز مقداره ٤٨٧٦٢٥ مليون فرنك سيفا ويعود ذلك إلى استحقاق فوائد واقساط الدين الخارجي الذي بلغ ٣٠٠٠٠٠ مليون فرنك سيفا وجب دفعها من أجل الدخول في مفاوضات مع الجهات الدائنة والتي أسفرت عن إعطاء تشاد فترة سماح مدتها ثلاث سنوات مع زيادة ٢% في نسبة الفائدة السابقة ١٧%.

وبناءً على ما سبق، يمكننا التأكيد على فعالية إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي التي استخدمتها السلطات المالية تشاد، من خلال بلوغها لأهدافها التي نفذت من أجلها.

جدول رقم (٣)

يوضح تقديرات الموازنة العامة لفترة ما قبل تطبيق إجراءات

ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٤م-٢٠١٥م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الموازنة
٢٠١٤م	١٨٥٧٧٤٠	٢٠٤٥١٩٠	-١٨٧٤٥٠
٢٠١٥م	١٥١٩٢٢٩	١٦٩٦٤٥٥	-١٧٧٢٢٦

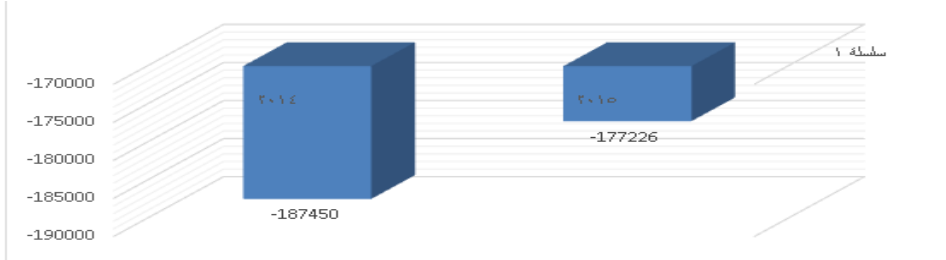
المصدر: من إعداد الباحثون اعتمادا على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني رقم (٢)

يوضح تقديرات الموازنة العامة لفترة ما قبل تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق

الحكومي (٢٠١٤م-٢٠١٥م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

يلاحظ من الجدول رقم ٣ والشكل البياني رقم ٢ بأن الموازنة العامة قد حققت عجز في العامين اللذان سبقا إصدار قرار ترشيد الإنفاق الحكومي، أي في العامين ٢٠١٤م، و٢٠١٥م قدره ١٨٧٤٥٠ و ١٧٧٢٢٦ مليون فرنك على التوالي، هذا العجز المستمر في الموازنة هو ما دفع السلطات الحكومية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك لمواجهة مشكلة العجز المستمر في الموازنة العامة.

جدول رقم (٤)

يوضح تقديرات الموازنة العامة لفترة ما بعد تطبيق إجراءات

ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠٢٠م-٢٠٢٢م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

السنوات	الإيرادات	التنفقات	الموازنة
٢٠٢٠م	٢٠٩٦٧٦	١٠٥٢٦٦٩	- ٨٤٢٩٩٣
٢٠٢١م	١٠٩٨٢٠٧	١٢٤٧١٥٣٠	- ١١٣٧٣٣٢٢
٢٠٢٢م	١٣٥٩٠٠٠	١٢٠٣٠٠٠	١٥٦٠٠٠

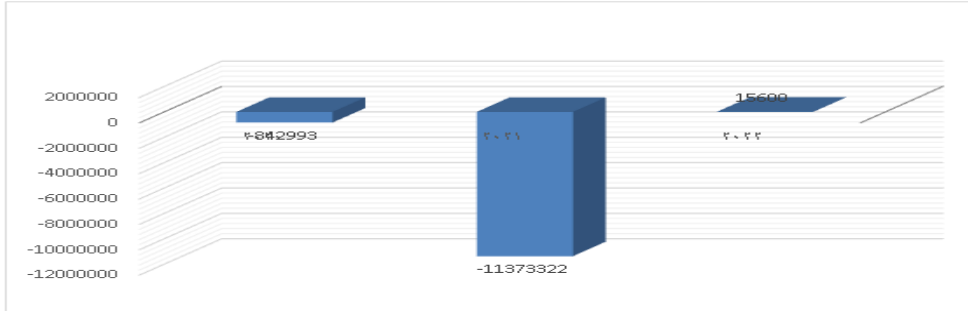
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني رقم (٣)

يوضح تقديرات الموازنة العامة لفترة ما بعد تطبيق إجراءات

ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠٢٠م-٢٠٢٢م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

يلاحظ من خلال رقم ٤ والشكل البياني رقم ٣ أن التحليل الوصفي للموازنة العامة لفترة ما بعد تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي، يظهر تحقيق الموازنة العامة خلال تلك الفترة عجزاً في العامين ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م قدره ٨٤٢٩٩٣ و ١١٣٧٣٣٢٢ مليون فرنك سيفا على التوالي، في حين حققت موازنة عام ٢٠٢٢م فائض قدرة ١٥٦٠٠٠ مليون فرنك سيفا، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار البترول من جهة، وزيادة المساعدات والمنح المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية (شركاء تشاد في التنمية) من جهة أخرى، مما أدى إلى حدوث زيادة مالية في حجم الإيرادات العامة، كما أن تبني عدد من الهيئات المالية الدولية مسؤولية استكمال وإقامة بعض المشاريع الحكومية، لاسيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية، أدى إلى تخفيض النفقات العامة.

نخلص من كل هذا أن العجز في الموازنة العامة خلال فترة ما بعد تنفيذ قرارات ترشيد الإنفاق الحكومي (موازنة ٢٠٢٠م و موازنة ٢٠٢١م مع استثناء موازنة ٢٠٢٢م)، يؤكد أهمية قرارات ترشيد الإنفاق الحكومي التي اتخذتها تشاد، ويؤكد على مدى فاعليتها التي مكنتها من الوصول إلى أهدافها وهو الحد من العجز في الموازنة العامة.

٢. النفقات الجارية: يمكن توضيح مدى فعالية نتائج إتباع الحكومة إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحليل الجداول التالية:

جدول رقم (٥)

يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية لفترة تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق

الحكومي (٢٠١٦م حتى ٢٠١٩م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

السنوات	النفقات الجارية	معدل التغير السنوي
٢٠١٦م	٥٥١٩٢٤	٢٣.٣ %
٢٠١٧م	٥٤٠٣٩٥	٢.١ %
٢٠١٨م	٦٧٦٤٢٢	٢٥.٢ %
٢٠١٩م	٣٦٠٩٠٠	٤٦.٧ %

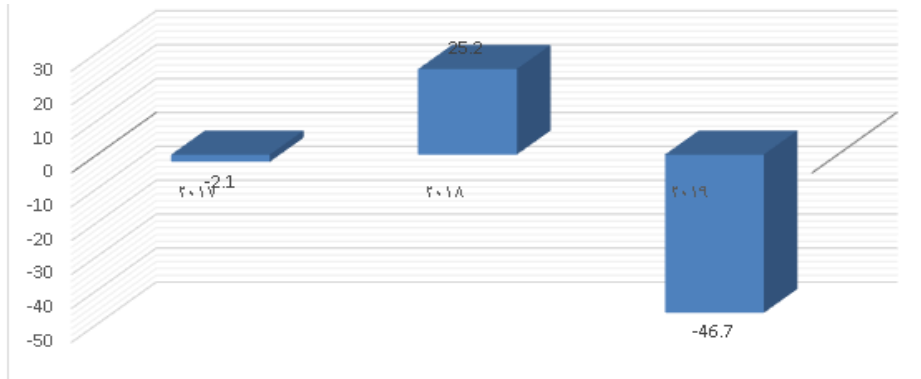
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني (٤)

يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية

لفترة تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٦م حتى ٢٠١٩م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

يلاحظ من خلال التحليل الوصفي لمعدل التغير في النفقات الجارية خلال فترة تنفيذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وفقاً للجدول رقم ٥ والشكل البياني رقم ٤، إن هناك انخفاض في حجم النفقات الجارية خلال الأعوام ٢٠١٦م، و٢٠١٧م، و٢٠١٩م، بمعدلات انخفاض بلغت ٢٣.٣% و ٢.١% و ٤٦.٧% على التوالي.

فإذا ما تم استثناء موازنة ٢٠١٨م (التي شهدت دفع مستحقات فوائد واقسط الدين الخارجي التي بلغت ٣٠٠٠٠٠ مليون فرنك سيفا) يمكن القول: إن تلك الفترة شهدت معدلات انخفاض مرتفعة في حجم النفقات الجارية، بلغت ذروتها في موازنة عام ٢٠١٩م بمعدل ٤٦.٧%، في ضوء ذلك، يمكننا التأكيد على فعالية إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي، وإنها قد أثبتت فعاليتها من خلال الانخفاض النسبي الذي تحقق في عجز الموازنة العامة خلال تلك الفترة، نتيجة خفض بعض بنود النفقات الجارية من الفصل الأول للموازنة العامة كبند البدلات والعلاوات، وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين ترشيد النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة.

جدول رقم (٦) يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية

لفترة ما قبل تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٤م حتى ٢٠١٥م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

السنوات	النفقات الجارية	معدل التغير السنوي
٢٠١٤م	٦٨٩٠٤١	٥.٣%
٢٠١٥م	٧١٩٩٧٩	٤.٤٩%

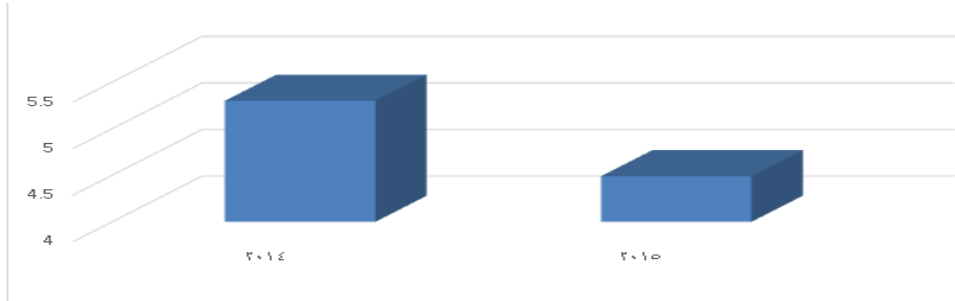
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني (٥)

يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية لفترة ما قبل تطبيق إجراءات ترشيد

الإنفاق الحكومي (٢٠١٤م حتى ٢٠١٥م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

يلاحظ من خلال التحليل الوصفي لمعدل التغير في النفقات الجارية خلال فترة ما قبل تنفيذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وفقاً للجدول رقم ٦ والشكل البياني رقم ٥، إن هناك زيادة في حجم النفقات الجارية، بلغ خلال العامين ٢٠١٤م، و ٢٠١٥م معدل ٥.٣%، ٤.٤٩% على التوالي فإذا ما قارنا ذلك بمعدل التغير في حجم النفقات خلال فترة تطبيق إجراءات ترشيد النفقات الحكومية (انظر الجدول رقم ٥) لتبين أن إجراءات ترشيد النفقات الحكومية التي طبقت قد نجحت في الحد من العجز في الموازنة العامة.

جدول رقم (٧)

يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية لفترة ما بعد تطبيق إجراءات ترشيد

الإنفاق الحكومي (٢٠٢٠م حتى ٢٠٢٢م)

المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)

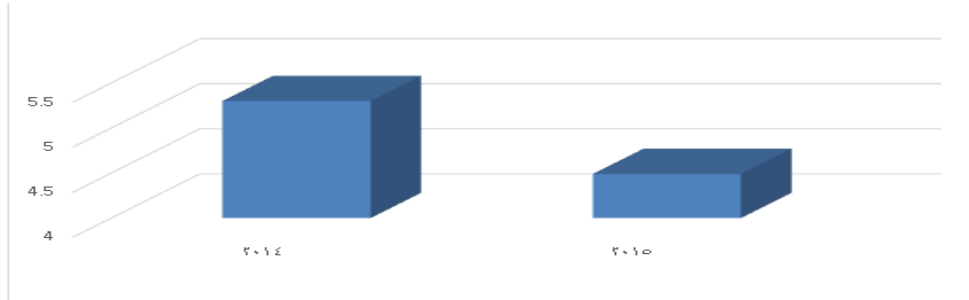
السنوات	النفقات الجارية	معدل التغير السنوي
٢٠٢٠م	٤٧٤٩٠٠	٣١.٦ %
٢٠٢١م	٥٢٥٩٥٠	١٠.٧٥ %
٢٠٢٢م	٥٧٣٩٣٦	٩.١٢ %

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

الشكل البياني (٦)

يوضح معدل التغير السنوي للنفقات الجارية

لفترة ما بعد تطبيق إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠٢٠م حتى ٢٠٢٢م)
المبالغ بالمليون فرنك سيفا (الفرنك الإفريقي)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الموازنة العامة لتشاد خلال تلك الفترة.

يلاحظ من خلال التحليل الوصفي لمعدل التغير في النفقات الجارية خلال فترة ما بعد تنفيذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وفقاً للجدول رقم ٧ والشكل البياني رقم ٦، أن هناك زيادة في حجم النفقات الجارية.

فإذا ما تم استثناء موازنة ٢٠٢٠م (تم فيها فرض إغلاق وحظر تجوال استمر قرابة ٦ أشهر توقفت فيها الحركة الاقتصادية للدولة، وتم تقديم دعم متمثل في تقديم مود غذائية وتحمل تكاليف فاتورة الكهرباء ٣ أشهر وفاتورة المياه ٦ أشهر) يمكن القول: إن موازنة عامي ٢٠٢١م، و٢٠٢٢م شهدت معدلات مرتفعة في حجم النفقات الجارية، بنسبة زيادة بلغت ١٠.٧٥%، ٩.١٢% على التوالي.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى انتهاء فترة تطبيق إجراءات ترشيد النفقات الحكومية، مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٠م، إضافة إلى إجراءات التوظيف التي تمت في تلك الفترة (عشرون ألف وظيفة)، فضلاً عن البرامج التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة لاسترجاع العلاوات والبدلات التي أوقفت إبان فترة ترشيد النفقات

الحكومية، بحكم أن هذه البنود من مكونات بند النفقات العامة، والتي تندرج تحت الفصل الأول من الموازنة العامة.

كل ما سبق يؤكد بصورة مباشرة، أهمية القرارات والإجراءات التي نفذتها السلطات التشادية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي، وتؤكد أيضاً على مدى فعالية هذه الإجراءات وقدرتها على تطبيقها ووصولها إلى الهدف المأمول منها، وهو الحد من العجز في الموازنة العامة.

على الرغم من ذلك، والتأكيد على فعالية الإجراءات التي اتخذت لترشيد الإنفاق الحكومي، ونجاحها في الحد من عجز الموازنة، إلا أن هذه الإجراءات لم تخذ في الحسبان ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى زيادة العجز في الموازنة العامة واستمراره، كما أن هذه الإجراءات كان لها آثار سلبية أيضاً على المجتمع التشادي يجب ذكرها هنا منها ما يلي:

١. ارتفاع التكاليف العائلية نتيجة إلغاء المنح الداخلية، إضافة لقيام اتحادات الطلاب بمظاهرات طلابية امتدت إلى القيام بإضراب عن الدراسة، شمل كافة أنحاء البلاد و استمر فترة كبيرة، مما أدى لامتداد العام الدراسي لأكثر من عام، بل تم إلغاء العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

٢. قيام العديد من النقابات العمالية بالدعوة إلى إضراب عن العمل، مما أدى إلى توقف العمل العام في الدولة فترات كبيرة من العام ٢٠١٦م وحتى منتصف ٢٠١٧م، وكان لذلك الإضراب تأثير سلبي واضح على المجتمع لاسيما انه شمل قطاعي الصحة والتعليم.

٣. أدى انخفاض دخول الموظفين نتيجة الاستقطاعات، إلى انخفاض القوة الشرائية للمجتمع، مما أدى إلى إصابة السوق التشادية بالكساد، وزيادة حجم التضخم.

٤. تأثر المجتمع التشادي من قلة الدخل، كان من شأنه أن اتجه العديد من الأفراد إلى العمل داخل الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي)، مما زاد من الأمر سوءاً.

٥. توقف الدولة عن توظيف الخريجين وحملة الشهادات، أدى إلى زيادة انتشار البطالة، مما دفع العديد من الشباب إلى الانخراط في جماعات التمرد المسلح أو الجماعات الإرهابية مثل جماعة بوكو حرام، أو الاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية. ٦. توقف الدولة عن دفع المديونيات الداخلية، زاد من أزمة رجال الأعمال المالية وتعثرهم، وأدى إلى ضعف قدرتهم على الاستثمار، مما ولد مزيد من البطالة والتضخم.

٧. كان للإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة، ونجاحها في تطبيقها أثر كبير في انخفاض أسعار الأراضي والعقارات، مما دفع العديد من الأفراد إلى سرعة البيع خوفاً من الخسارة، وأدى ذلك إلى انخفاض أكثر في القيمة العقارية، مما تسبب في فقدان نسبة كبيرة من مدخرات المواطنين.

٨. كان للإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة آثار اجتماعية وأخلاقية سلبية على المجتمع، منها ظهور الانحلال الخلقي وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

الخاتمة: قامت هذه الدراسة على ثلاثة فروض، أن العجز في الموازنة العامة في تشاد له عدة أسباب بمعالجتها يتم معالجة مشكلة عجز الموازنة، وأن إجراءات ترشيد النفقات الحكومية التي تم تطبيقها كان لها أثر فعال في معالجة العجز في الموازنة العامة، وأن هناك علاقة عكسية بين ترشيد الإنفاق الحكومي والعجز في الموازنة العامة في تشاد خلال فترة الدراسة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

١. بينت الدراسة أن الموازنة العامة التي شهدتها فترة ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٦م حتى ٢٠١٩م) لم تشهد عجزاً في الموازنة إلا في موازنة ٢٠١٦م بداية تطبيق إجراءات الترشيح، وموازنة ٢٠١٨م التي شهدت دفع فوائد واقساط الدين الخارجي لتشاد، فيما عدا ذلك شهدت باقي الفترة فائض في الموازنة العامة.
٢. أكدت الدراسة على وجود أسباب أخرى لعجز الموازنة العامة في تشاد، منها الإنفاق الحكومي المبالغ فيه، والفساد الإداري، والاقتصاد الخفي، وانخفاض أسعار البترول عالمياً في فترة ما قبل إجراءات الترشيح.

٣. أوضحت الدراسة أن تشاد استخدمت مجموعة من الآليات والإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي بغرض معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة، إلا أن هذه الإجراءات قد قوبلت بمعارضة من قبل الطلاب وموظفي الدولة الذين واجهوها بالمظاهرات والإضرابات.

٤. نتج عن توقف الدولة عن دفع المديونيات الداخلية، زيادة أزمة رجال الأعمال المالية وتعثرهم، وأدى إلى ضعف قدرتهم على الاستثمار، مما ولد مزيد من البطالة والتضخم.

٥. أدت إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي التي اتخذتها الحكومة إلى وجود آثار اجتماعية وأخلاقية سلبية على المجتمع، منها ظهور الانحلال الخلقي وانتشار الرشوة وزيادة حدة الفساد الإداري.

٦. توقف الدولة عن توظيف الخريجين وحملة الشهادات، ضمن إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي، أدى إلى زيادة انتشار البطالة مما دفع العديد من الشباب إلى الانخراط في جماعات التمرد المسلح أو الجماعات الإرهابية أو الاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية.

٧. بين التحليل الوصفي فعالية إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي في معالجة مشكلة العجز في الموازنة، وإنها قد أثبتت فعاليتها من خلال الانخفاض النسبي الذي تحقق في عجز الموازنة العامة خلال تلك الفترة، نتيجة خفض بعض بنود النفقات الجارية من الفصل الأول للموازنة العامة كبند البدلات والعلاوات، وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين ترشيد النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة.

ثانياً: التوصيات: خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١. عدم ترك الحرية كاملة لمجالس الإدارات والوزارات والهيئات العامة، في تحديد احتياجاتها دون مبرر مقبول، ودون رقابة مالية وقانونية فعالة.
٢. يمكن تشديد الرقابة الحكومية على الإنفاق الحكومي، من خلال لجان رقابية تحمل الصفة القضائية.

٣. يمكن إخضاع المشاريع الحكومية المزمع إقامتها وكذلك الصفقات العمومية للتقييم من قبل مكاتب محاسبية أو مكاتب دراسات جدوى، لتحديد القيمة المالية الحقيقية لهذه المشاريع والصفقات العمومية، ومدى مطابقتها للنفقات المطلوبة.
٤. إخضاع المشاريع الحكومية والصفقات العمومية، إلى القوانين المعمول بها ووفقاً لما هو مخصص لها في الموازنة، مع تغليظ العقوبة على سرقة المال العام أو التهاون فيه أو التسبب في ضياعه.
٥. تطبيق القرارات التي تصدر عن المفتشية العامة للدولة، وإلغاء قانون المصالحة مع المتهمين بسرقة أو التسبب في إضاعة المال العام، لأنه يشجع الآخرين على القيام بنفس الأمر، دون الخوف من أي عقوبة.
٦. مراعاة الآثار التي تولدت عن ترشيد النفقات العامة، والعمل على إزالة هذه الآثار (ارتفاع تكاليف المعيشة، والبطالة، والتضخم، الخ)، وذلك بإعادة فتح باب التوظيف للخارجين وحملة الشهادات، وتسهيل الإجراءات أمام المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ودعم مشاريع الشباب والمرأة، وتقديم القروض الزراعية من أجل التنمية الريفية.
٧. مراعاة ضابط المنفعة والاقتصاد عند القيام بالإنفاق الحكومي، كآلية لعلاج العجز في الموازنة، والعمل على زيادة الإنفاق الحكومي وضبطه بطريقة يتناسب فيها مع الإيراد العام، حتى لا يكون هناك عجز يؤثر على التوازن الاقتصادي في الدولة يستدعي القيام بإجراءات تقشفية مرة أخرى.
٨. نظراً لكثرة طلبات النقابات العمالية بحقها في استرجاع الاستقطاعات المالية التي تمت أثناء فترة ترشيد الإنفاق الحكومي، يمكن للسلطات المالية القيام بذلك بصورة مرحلية على غرار طريقة عودة الاستقطاعات إلى ما كانت عليه.
٩. يمكن للسلطات المالية مستقبلاً الأخذ بعين الاعتبار، عدم إدراج بند الفصل الأول من الموازنة (الأجور والمرتبات والعلاوات) ضمن إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي، ذلك كونه يؤثر على الاستقرار السياسي والمعيشي للمجتمع من خلال الإضرابات والمظاهرات التي تدعو إليها النقابات فضلاً عن توقف الخدمات العامة في الدولة نتيجة لذلك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ. التقارير والقرارات والمراسيم:

١. تقارير هيئة المفتشية العامة للدولة، من العام ٢٠١٦م حتى العام ٢٠٢٢م.
٢. تقرير المفتشية العامة للعام ٢٠٢١م، أنجمننا، ٢٠٢٢م.
٣. تقرير هيئة الشفافية الدولية، مؤشر مدرجات الفساد، للعام ٢٠٠٧م.
٤. تقرير هيئة الشفافية الدولية، مؤشر مدرجات الفساد، للعام ٢٠١٨م.
٥. تقرير هيئة الشفافية الدولية، مؤشر مدرجات الفساد، للعام ٢٠٢٢م.
٦. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٦م، قانون رقم ٢٠٠٩/٢٠١٦م، الصادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦م.
٧. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٦م، قانون رقم ٢٠٣٩/٢٠١٦م، الصادر في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦م.
٨. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٧م، قانون رقم ٢٠٢١/٢٠١٧م، الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م.
٩. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٨م، قانون رقم ٢٠٣٧/٢٠١٨م، الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨م.
١٠. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٩م، قانون رقم ٢٠٤٣/٢٠١٩م، الصادر في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩م.
١١. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠٢٠م، قانون رقم ٢٠٢٠/٢٠٢٠م، الصادر في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠م.
١٢. تقرير وزارة المالية والميزانية للعام ٢٠١٨م، قانون رقم ٢٠٣٩/٢٠٢١م، الصادر في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١م.
١٣. قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٢٠١٦/٦٧٦م، الصادر في ١٦ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٤. القرار الرئاسي رقم ٢٠١٦/٦٨٦م، الصادر في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٥. القرار الرئاسي رقم ٢٠١٦/٦٨٧م، الصادر في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٦. القرار الرئاسي رقم ٢٠١٦/٦٣١م، الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م.
١٧. القرار الرئاسي رقم ٢٠١٦/٦٨٣م، الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م.
١٨. القرار الرئاسي رقم ٢٠١٦/٦٨٣م، الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦م، كل من المادة ٣، والمادة ٤، و المادة ٢٠.

ب. الكتب:

١. ناصر النائي أدم، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، شركة القصر للطباعة والدعاية و الإعلان، ط٢، ٢٠١٢م.
٢. وزارة المالية والميزانية، منشور الموازنة العامة للعام ٢٠٢١م، أنجمننا، وزارة المالية والميزانية، أكتوبر ٢٠٢٠م.

ج. بحوث ومقالات علمية:

١. بشير عثمان آدم، الرقابة المالية على الصفقات العمومية دراسة مقارنة السودان وتشاد ٢٠١٠-٢٠٢١م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٢٢م.
٢. جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م.
٣. ناصر النائي آدم، ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد رقم ١٣، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, institut national de la statistique des études économique et démographique: 2015.